قضايا تربوية بين عهدين

أ. د. محمد صبرى الحوت

أستاذ التخطيط التربوى

كلية التربية - جامعة الزقازيق

(١)

القيادات التربوية . . والجنور(*)

شهد المجتمع منذ منتصف القرن الماضى، اهتماماً كبيراً بأوضاع الطبقة المتوسطة. تلك الطبقة التى تمثل العمود الفقرى للمجتمع.. المحافظة على ثقافته القومية.. الحاملة للواء حركته نحو المستقبل.. المضحية بدمائها وابنائها دفاعاً عن الوطن من كيد هذا أو عدوان ذاك.. المتمترسة فى خطوطه الأولى فى مواجهة التحديات التى تفرض عليه من هنا أو هناك.. الحاملة على اكتافها مسئولية وعبء تنفيذ المشروعات القومية الكبرى دون كلل أو ملل أو ادعاء.

وقد تمثلت أحد أهم محاور الاهتمام بهذه الطبقة، فى توفير التعليم المجانى، انطلاقاً من حاجة المجتمع الملحة لتوفير القوى البشرية المؤهلة المدربة، تحقيقاً لأهدافه التنموية فى مسارات حركتها المختلفة. وأيضاً انطلاقاً من الرغبة الصادقة للقيادات الوطنية التى حكمت البلاد فى هذه الفترة، فى تعويض أبناء هذه الطبقة، والشعب ككل، ما حرم منه لفترات زمنية طويلة، باعتبار أن الحق فى التعليم يمثل حقاً إنسانياً أصيلاً، مهما اختلف الزمان والمكان.

ولهذا كان التوسع فى توفير فرص التعليم المجانى لكل أبناء المجتمع، وبخاصة تلك التى كانت محرومة منه لفترات طويلة. وفتحت قنوات الالتحاق به

(*) تمت كتابة هذه المقالة فى أوائل عام ٢٠٠٩م.

والحصول عليه والارتقاء فيه، استناداً إلى القدرات العقلية لدى أبناء المجتمع، وليس استناداً إلى المكانة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، والتى كانت من قبل مسوغ الحصول على التعليم والارتقاء فيه. وتزامن مع توفير هذه الفرص التعليمية، توفير فرص عمل حقيقية أمام الخريجين، مما أتاح لأبناء الطبقة المتوسطة، وأيضاً أبناء الطبقة الفقيرة، الارتقاء بمكانتهم الاجتماعية والاقتصادية بسبب ما حصلوا عليه من مؤهلات تعليمية، وبسبب الحراك الاجتماعى الفاعل وتحطيم القيود التى كانت تعوق الحراك بين الطبقات من قبل. واستمر هذا الارتقاء، مما أتاح لبعض أبناء هاتين الطبقتين – مع مرور الأيام – شغل الكثير من المناصب القيادية فى أماكن العمل المختلفة فى المجتمع.

ومما يلاحظ بشأن هذه الفترة، التضحية الكبيرة من جانب الدولة، ومن جانب الأسر بشأن تعليم أبناء هاتين الطبقتين. فقد كانت موارد الدولة غير كافية نظراً للنفقات الكبيرة اللازمة لتنفيذ برامج ومشروعات التنمية الحقيقية المتعددة، والرغبة فى تحقيق أكبر قدر من التكافل والعدالة الاجتماعية، ولتوفير متطلبات مواجهة التحديات والصراعات التى فرضتها علينا القوى الإمبريالية حينئذ. ومن ناحية أخرى، لا نحتاج دليلاً لتأكيد محدودية القدرة الاقتصادية للأسر المنتمية إلى هاتين الطبقتين. وبرغم هذه القدرة الاقتصادية المحدودة للدولة وللأسر، كانت التضحية كبيرة من أجل تعليم الأبناء والارتقاء بأحوالهم المختلفة.

ثم دارت الأيام.. ومرت الأعوام.. وامتلك الابن الزمام.. فى زمن ليس على ما يرام.. فإذا بهذا الهمام.. القادم من الطبقة الفقيرة أو المتوسطة، التى ضحت لأجله كثيراً أيام زمان.. ينقلب عليها كالأفعوان.. يحاصرها ويعصرها فيزيدها هوان.. ويصدر من القرارات ما يزيدها تأزماً فتظل بلا أمان.. وينسى أنه لولا تضحيتها من أجله برضى وحنان.. ما كان كما هو الآن.. فقد رأى نفسه فجأة من أصحاب النفوذ والسلطان.. ونسى أنه لو استمرت أيام كان وكان.. لكان عمله الآن.. مما يعرض عن ذكره اللسان.. وهو يرى أن وضعه الحالى، له زان.. بل هو فى أعيننا هان.. وعمله على

قلبه ران.. وعما قريب لن يكون له شان.. ونؤكد له، أن خيانة الجذور من طبعه هو.. وليس الزمان.

نرى من هذه القيادات التربوية من يصدر قرارات تسبب أضراراً كثيرة لأوضاع ولأبناء الطبقتين الفقيرة والمتوسطة، وللمجتمع ككل. من ذلك على سبيل المثال، إصدار أو المشاركة فى إصدار قرارات تشوه عملية التنشئة السياسية والمشاركة السياسية للطلاب وتقيد حرية الممارسة السياسية فى إطار عملية ديمقراطية حقيقية، وما يرتبط بها من عمليات الترشيح للاتحادات الطلابية والانتخابات الطلابية وتشكيل لجان الاتحاد وتعبير الطلاب عن آرائهم بحرية.

كما تصدر هذه القيادات أو تشارك فى إصدار قرارات ذات مضمون وتأثيرات اقتصادية تجعل التعليم – وهو حق إنسانى أصيل – خدمة يحصل عليها من يملك القدرة على دفع تكاليفها، مما يزيد حياة غير القادرين صعوبة ويؤدى إلى زيادة أعداد الأميين وأعداد العاطلين، وتمثل هذه القرارات أحد مظاهر الانحياز للأغنياء على حساب غير القادرين. هذا الإجراء الذى لو كان معمولاً به أيام زمان، وقت أن كانت هذه القيادات فى سن التعليم ما استطاعوا الالتحاق به، ومن ثم حرموا الوصول إلى أماكن القيادة التى هم فيها الآن. كما يترتب على هذا الإجراء، أيضاً، إعاقة حركة تيارات الحراك الاجتماعى بين طبقات المجتمع، ويوجد سياجاً منيعاً حول الطبقة العليا قليلة العدد المستأثرة بمعظم مظاهر ومصادر القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع .

ويرتبط بذلك الزيادة الكبيرة فى الكلفة الأسرية للتعليم بسبب الدروس الخصوصية وعدم الجدية فى القضاء عليها، وإلغاء الصف السادس الابتدائى ثم إعادته، وعدم استقرار نظام الثانوية العامة، والتحيز لمدارس اللغات الحكومية والخاصة وما يرتبط به من إهمال لمادتى اللغة العربية والتاريخ، والتوسع المتزايد فى المدارس والجامعات الخاصة والأجنبية بما يزعزع عملية التنشئة الاجتماعية وتشكيل الشخصية القومية لأبناء المجتمع والتى تمثل مرتقى المجتمع فى سلم الحضارة الإنسانية فى فتراتها المختلفة والحاملة والمدافعة عن تاريخ المجتمع وجغرافيته.

يضاف إلى ذلك، التخفيض المستمر لأعداد الطلاب المقبولين فى الجامعات الحكومية بما يمثل دعماً سنوياً متزايداً للجامعات الخاصة والأجنبية طلابياً، وإنشاء برامج تعليمية بمصروفات عالية داخل الجامعات الحكومية بما يوجد طبقية وتمايز بين طلاب هذه الجامعات.

يحدث هذا – وغيره كثير – فى إطار اهتمام القيادات التربوية من أبناء الطبقة المتوسطة سابقاً، بطبقتهم الجديدة التى نقلهم إليها الحراك الاجتماعى بتياراته القوية الصاعدة والهابطة ، الذى كان سائداً أيام زمان، ثم تركوا بقية السكان وكأنهم سكان عشوائيات أو مساكن إيواء. وتشير بعض الدارسات إلى أن بعض أبناء المناطق الرخوة – أى أبناء الطبقة المتوسطة الذين ارتفعوا إلى حافة الطبقة العليا – غالباً ما يمتلكون قيماً انتهازية. ومن ثم تؤدى القرارات التى يأخذونها إلى أن يتساءل الناس: لماذا يفعلون هذا ولا يفعلون ذاك؟ لماذا يقبلون على هذا البديل ويتركون الآخر الأكثر فائدة لأغلبية أفراد المجتمع؟ لأن هذه القرارات – ببساطة – تتخذ فى إطار الاهتمام الاجتماعى والاقتصادى بالقلة المالكة والمتحكمة فى مقدرات المجتمع.

لننظر إلى أحاديث هذه القيادات التربوية – وقراراتهم – بشأن جودة واعتماد المدارس بمرحلة التعليم العام. هذا النظام الذى نرى أنه بداية الطريق نحو إغلاق المدارس المتهالكة المخصصة لأبناء غير القادرين، وأنه أحد مظاهر الإصرار الحكومى بالتخلى عن تمويل التعليم، استجابة لنصائح – غير نزيهة – ولشروط البنك الدولى، ولضغوط القوى الأجنبية، والتى ستؤدى – لا محالة – إلى تحركنا فى حالة من القصور الذاتى على منزلق هابط، فى حين يزيد الآخرون من سرعة حركتهم فى مرتقى العلا.

فى الفترة الأولى لهذا المشروع – كما تؤكده أحاديث هذه القيادات التربوية وما تصدره من قرارات – يستمر التمويل الحكومى – غير الكافى – لهذه المدارس. وفى المرحلة التالية، فإن المدارس التى لا تحصل على الاعتماد تُحرم هذا التمويل ويوقف

قيد الطلاب بها بما يؤدى إلى إغلاقها.. مع أن أوضاع هذه المدارس – التى بسببها لم تحصل على الاعتماد المزعوم – ليست مسئولة عنه، وإنما هى نتيجة التقصير الحكومى المتراكم لسنوات طويلة، ولا يستطيع أعضاء مجالس الأمناء فى هذه المدارس أن يفعلوا شيئاً مجدياً بشأن هذه الأوضاع لأنهم – ببساطة – ينتمون إلى طبقات غير قادرة اقتصادياً تخلى عنها أبناء كانوا ينتمون إليها بالأمس القريب.

ولا يخفى أن إغلاق هذه المدارس سوف يؤدى إلى انتشار الأمية وتزايدها، فى عصر ثورة تكنولوجيا المعلومات، وفى زمن تحتفل فيه كثير من الشعوب بتحرير آخر مواطن من قيد الأمية، وفى وقت يهتم فيه العالم من حولنا وتتحدث فيه قياداتنا عن التعليم للجميع، والتعليم للتميز والتميز للجميع، وضرورة توطين وإنتاج المعرفة لبناء مجتمع المعرفة، وأهمية المشاركة المجتمعية، ويغفلون النسبة الكبيرة لأفراد المجتمع دون خط الفقر بما يعنى عدم قدرتهم على انتشال البنية التحتية التعليمية المتهالكة التى لن تستطيع الصمود طويلاً حال التخلى الحكومى عنها.

وهنا، قد يكون لسان حال أبناء الطبقات غير القادرة – وهم الذين تحققت على أكتافهم وبسواعدهم كل الإنجازات المجتمعية الكبيرة، والذين بهم تضخمت ثروات الأغنياء – قد يكون لسان حالهم تجاه المجتمع: ما احتفاظى بعهود لم تصنها.. ثم: لما أبقيه وما أبقى علىَّ. حينئذ تكون الطامة الكبرى لو حدثت مواجهة غير متوقعة مع عدو يتربص بنا.

هذه الأوضاع التربوية المضطربة، بسبب قرارات القيادات التربوية، تؤكد شرعية التساؤل: هل من الممكن أن تنفصل الجذوع والفروع عن الجذور، وتظل حية تورق وتعلو وتثمر، إلا إذا كانت نباتات طفيلية؟ وهل من المعقول أن تعمل الجذوع والفروع ضد مصلحة الجذور؟ ألن يؤدى ذلك إلى توقف حياة المجتمع فتصبح كأعجاز نخل خاوية؟

(٢)

المتطلبات التربوية لمجتمع ما بعد ٢٥ يناير

دعوة للاستشراف

نتحدد المرتكزات الرئيسة التى تقوم عليها أية دولة فى:

- **الأرض: بما تمثله من معانٍ جغرافية عديدة،**
- **الزمن: بأبعاده الثلاثة؛ الماضى أى التاريخ، والحاضر ، والمستقبل،**
- **البشر: الموارد والقوى الأساسية لقيام ونهوض الدولة.**

وبناءً على واقع هذه المكونات، وعلى تفاعلاتها منفردة أو مثانٍ أو مجتمعة، يكون شكل الحياة فى المجتمع، ويكون شكل ما يوضع لها من دساتير وقوانين وتنظيمات وإجراءات مختلفة.

ويتوقف مستوى الاستفادة من هذه المكونات (الإنسان – المكان – الزمان)، على شكل الحكم ومدى وطنيته ومدى تبنيه للقضايا الوطنية وترتيب الأولويات التى يضع فيها القضايا محل اهتمامه. كمايتوقف مستوى الاستفادة أيضاً على مدى قدرة نظام الحكم – أو بمعنى أصح – مدى رغبته فى الاستفادة الجيدة من هذه المكونات بما يعلى من شأنها، ومن ثم بما يحقق للمجتمع البقاء والعلاء.

ومن هنا، تكون أهمية استقراء سياسات الأنظمة الحاكمة، وبخاصة سياساتها فيما يتعلق:

- **ببناء الإنسان وتنمية قدراته، وبخاصة ما يتعلق بمجالات التعليم والصحة والقيم .. التى تمثل الأركان الأساسية لبناء الإنسان وتكوين شخصيته القومية،**

- وبتأكيد القيمة الجغرافية لموقع الدولة، وما يرتبط به من أدوار إقليمية لابد أن يقوم بها، وما يرتبط به من حدود لأمنه القومى والتى تحتاج إلى ضرورة الحفاظ عليها باعتبار أنها غالباً ما تكون خارج نطاق حدوده السياسية المتعارف عليها،

- وبالاعتزاز بالتاريخ، وبأهمية التكوين العاطفى بشأنه لدى أبناء المجتمع، وبضرورة تطوير الحاضر وتنميته فى إطار الحرية والمساواة والعدالة وتداول السلطات، وبضرورة الاستشراف الجيد والجاد للمستقبل، بما يحقق للمجتمع البقاء الفاعل فى مسيرة الحضارة الإنسانية، والعلاء الذى نستحقه فى سياق التنافسية الدولية .. وذلك فى إطار من الجدية والهمة العالية.

وفى ضوء استقراؤنا لسياسات نظام الحكم تجاه مرتكزات المجتمع الثلاثة .. كان موقفنا .. كانت أحاديثنا .. كانت كتاباتنا .. الرافضة لهذه السياسات، والتى كان يتضح من الوهلة الأولى لعمليات تحليلها ونقدها، أنها تعمل فى غير صالح المجتمع .. أى فى غير صالح الشعب .. وفى غير صالح المكان .. وفى غير صالح الزمان بأبعاده الثلاثة. بل إنها بقدر أكبر من الفحص يتضح أنها كانت تسعى إلى تجريف وتخويخ هذا المجتمع فيما يتعلق بمرتكزاته الثلاثة.

وإذا كان هذا يتم بغير قصد فهذه مصيبة، وإن كان يتم بقصد، فالمصيبة أكبر والجرم أفدح والخيانة أعظم. وتبين الشواهد المختلفة أن الثانية هى الأكثر احتمالاً.

ففى المجال السياسى: انعدام المشاركة السياسية الحقيقية – تجريم بعض التيارات المعارضة – تزوير الانتخابات – إفساد الحياة السياسية والحزبية – العمل من أجل التوريث – تبنى شعار من ليس معى فهو ضدى – فتح الباب على مصراعيه للمنافقين والفاسدين واللقطاء – غيبة الديمقراطية الحقيقية، أى لا حرية ولا مساواة ولا عدالة حقيقية . . .

وفى المجال التعليمى: تفريغ العملية التعليمية من مضمونها – تعيين القيادات الفاسدة من خلال تدخلات الأجهزة الأمنية – انخفاض الإنفاق على التعليم – الاهتمام بالتعليم الخاص والأجنبى – عدم استقرار النظام التعليمى. . .

وفى المجال الاجتماعى: عودة النظام الطبقى – تزايد أعداد الفقراء – تآكل الطبقة الوسطى- انتشار البطالة – تزايد العنف – انخفاض دخل الأفراد – تحلل منظومة القيم من خلال وسائل الإعلام والأعمال الفنية الهابطة. . .

وفى المجال الاقتصادى: الخصخصة وبيع القطاع العام – الانحياز لرجال الأعمال – التفريط فى الأرض – الاستئثار بالثروة – تهريب الأموال - انخفاض الناتج القومى – التفريط فى الثروات القومية (الغاز مثلاً) – الانصياع لتعليمات الهيئات الدولية المالية بما يضر مصلحة الشعب. . .

وفى المجال الصحى: غيبة الخدمات العلاجية فى المستشفيات الحكومية – انتشار الأمراض – تلوث الماء والغذاء. . .

وفى المجال الأمنى: قلة عدد أفراد الجيش حارس الوطن وحدوده ودستوره – الاهتمام فوق العادة والمبالغ فيه بالأمن الداخلى (الشرطة) بقطاعاته المختلفة، وبخاصة الأمن المركزى وأمن الدولة. . .

وقد كان نظام الحكم يتبنى شعار: إن الحصول على الخدمات المختلفة يتناسب طردياً مع القدرة المالية لمن يريد الحصول عليها .. فماذا تفعل الـ ٤٨٪ من الأسر التى تعيش دون خط الفقر.

وحيث إن الفرق بين هلاك الإنسان وبقائه حياً، هو القدرة على الفعل.. فإن مجرد توافر هذه القدرة لا يحقق للمجتمع العلاء المنشود .. وإنما يحققه توافر إرادة الفعل .. التى حينما تتوافر للشعب، فإنه يقهر كل ما يعترض طريقه من قوى الظلم والبطش والطغيان .. حتى لو استعانت بجحافل من الجنود بسيارات مصفحة وبأسلحة مليئة برصاص حى.. وحتى لو أسالت أنهاراً من الدماء وزادت أعداد الثكالى

واليتامى.. وحتى لو استعانت بجهاز يثير الرعب بين الناس وبقناصة ليس لديهم إحساس .. وحتى لو أقامت حزباً على كثبان رملية ليس به إلا الفساد والإفساد. . وحتى لو فرضت على الجميع قانون الطوارئ.

وهنا يتحقق قول الشاعر:

إذا الشعب يوماً أراد الحياة ∴ فلابد أن يستجيب القدر

ولابد لليل أن ينجلى ∴ ولابد للقيد أن ينكسر

وحيث إن الله لا يغفل عما يعمل الظالمون، فقد كانت شرارة ٢٥ يناير التى أطاحت برأس النظام .. وبالنظام .. وبقياداته الفاسدة .. وبمتاريسه التى كان يتحصن وراءها : الأمن المركزى – أمن الدولة – الحزب الوطنى – الرجال الفاسدين الذين أتى بهم والذين يجب أن يسقطوا كما سقط هذا النظام.

ومن هنا تكون بداية المشوار .. بداية مسيرة الحضارة والتحضر .. بداية مسيرة الحرية والمساواة والعدالة .. بداية القضاء على الفساد الذى هادناه كثيراً ولن نهادنه بعد اليوم .. بداية أن نختار قياداتنا بأنفسنا ولا تفرض علينا من قِبَل أجهزة فاسدة تأتى بقيادات فاسدة .. بداية أن نعمل بجدية وأن تكون الهمة العالية هى دافعنا إلى الأمام .. بداية أن نعمل ولا عذر لنا فى أن نتواكل .. بداية أن نحسن أخلاقنا وسلوكنا .. بداية أن نسير بطريقة صحيحة.. بداية أن نعيد الكرامة للإنسان وللمكان وللزمان.

وهذا يتطلب أن نُعدَ .. أو نشارك فى إعداد .. مشروع قومى تنموى حضارى للمجتمع، يمثل منارة تتحرك نحوها كل قوى وأنظمة المجتمع فى مسارات حركة مختلفة .. بما يحقق للمجتمع الرقى والتقدم الحضارى الذى يبتغيه، والذى يستحقه استناداً لمسيرته الحضارية الطويلة منذ فجر التاريخ.

ووجود هذا المشروع القومى وتفعيله وتحركه نحو أهدافه القومية، دال على اهتمام نظام الحكم بالمجتمع وبمكوناته الثلاثة .. ومن ثم فإن غيبة هذا المشروع يدل على غيبة هذا الاهتمام والرغبة فى تحقيق تقدم المجتمع والإعلاء من شأنه.

وهذا يتطلب منا استشراف المتطلبات التربوية اللازمة لهذا المشروع، والتى تناسب مجتمع ما بعد ٢٥ يناير .. بما يحقق العلاء المشرف للمجتمع...

فمن يشارك معنا فى تحديد هذه المتطلبات التربوية، وصياغة دور التعليم بما يحقق أهداف المجتمع فى المرحلة القادمة ؟

وذلك من خلال تكوين جمعية علمية باسم " **منتدى التربية والمستقبل العربى** "، يكون استشراف هذه المتطلبات من بين مهامها الرئيسة.